SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMAN SCIENCES VOL.25 NO. 1 2026
DOI: 10.51984/01A31R63

مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية
Sebha University Journal of Human Sciences

Journal homepage: http://www.sebhau.edu.ly/journal/johs

القضية الكردية

عبدالسلام سالم مسعود البوسيفي

قسم السمع والنطق، كلية التقنية الطبية صرمان، جامعة صبراتة، ليبيا

الملخص

يتناول هذا البحث القضية الكردية بوصفها إحدى القضايا القومية البارزة في الشرق الأوسط، لما تنطوي عليه من أبعاد تاريخية، وسياسية، وقانونية متشابكة، ويهدف البحث إلى تحليل جذور نشوء القضية الكردية وتطورها، في سياق التحولات التي شهدتها المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، ولا سيما ما نتج عن تقسيم المناطق ذات الغالبية الكردية بين عدة دول، وما رافق ذلك من سياسات إنكار وتهميش للهوية القومية الكردية، اعتمد البحث المنهج التاريخي والتحليلي في دراسة مسار القضية الكردية، من خلال تتبع مراحل تطورها، وتحليل سياسات الدول المعنية تجاه الأكراد، إضافة إلى تناول مطالب الحركات الكردية وتنوعها بين الحقوق الثقافية، والسياسية، والحكم الذاتي، والفيدرالية، وحق تقرير المصير، كما ناقش البحث الأبعاد الإقليمية والدولية للقضية الكردية وتأثير المتغيرات الجيوسياسية في مسارها، وتوصل البحث إلى أن استمرار القضية الكردية يعود إلى غياب حلول سياسية شاملة قائمة على الاعتراف بالتعددية القومية وضمان الحقوق المشروعة للأكراد ضمن أطر دستورية وقانونية، وأكدت الدراسة أن معالجة القضية الكردية تتطلب مقاربة سلمية تعتمد الحوار، واحترام حقوق الإنسان، وتحييد القضية عن الصراعات الإقليمية، بما يسهم في تحقيق الاستقرار والتعايش في المجتمعات متعددة القوميات.

الكلمات المفتاحية:

القضية
الكردية
القومية
الشرق الأوسط

Issue Kurdish

Abdulsalam Albosifi.

Department of Audiology and Speech Therapy , Faculty of Medical Technology, Surman , Sabratha University , Libya

A B S T R A C T

This study addresses the Kurdish issue as one of the prominent national questions in the Middle East, due to its complex historical, political, and legal dimensions, The research aims to analyze the origins and development of the Kurdish issue within the context of the transformations the region experienced after World War I, particularly the division of predominantly Kurdish areas among several states and the accompanying policies of denial and marginalization of Kurdish national identity, The study employs a historical and analytical methodology to examine the trajectory of the Kurdish issue, tracing its stages of development, analyzing the policies of the states concerned toward the Kurds, and exploring the demands of Kurdish movements, which range from cultural and political rights to autonomy, federalism, and the right to self-determination, The research also addresses the regional and international dimensions of the Kurdish issue and the impact of geopolitical changes on its course, The study concludes that the persistence of the Kurdish issue is primarily due to the absence of comprehensive political solutions based on the recognition of ethnic pluralism and the protection of Kurds' legitimate rights within constitutional and legal frameworks, It emphasizes that addressing the Kurdish issue requires a peaceful approach grounded in dialogue, respect for human rights, and the insulation of the issue from regional conflicts, thereby contributing to stability and coexistence in multiethnic societies.

Keywords:

Issue
Kurdish
Nationalism
the Middle East.

المقدمة

*Corresponding author:
E-mail addresses: z1843795@gmail.com

Article History : Received 20 January 2026 - Received in revised form 08 March 2026 - Accepted 10 March 2026

تُعد القضية الكردية من القضايا القومية المعقدة والممتدة في تاريخ الشرق الأوسط الحديث، إذ ترتبط بإشكاليات الهوية القومية، وبناء الدولة، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، ويُشكل الأكراد إحدى أكبر القوميات في المنطقة التي لم تنجح في تأسيس كيان سياسي قومي مستقل، رغم امتلاكها مقومات الهوية المشتركة من لغة، وثقافة، وتاريخ، وجغرافيا متصلة نسبيا، تبلورت ملامح القضية الكردية بصورتها الحديثة في أعقاب انهيار الدولة العثمانية وإعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، حيث أسهم نظام الدولة القومية وحدود ما بعد الاستعمار في تقسيم المناطق ذات الغالبية الكردية بين عدة دول، الأمر الذي أفرز أوضاعًا سياسية وقانونية غير متجانسة للأكراد داخل هذه الدول، وتتسم القضية الكردية بطابع إقليمي ودولي في آن واحد، إذ لا يمكن فهم تطوراتها بمعزل عن السياقات الإقليمية والتحولات الدولية، ولا سيما ما يتعلق بالصراعات الجيوسياسية، وتوازنات القوى، ودور الفاعلين الدوليين، كما تطرح القضية الكردية ضمن أطر قانونية وحقوقية معاصرة، أبرزها حقوق الأقليات، والحكم الذاتي، والفيدرالية، وحق تقرير المصير، ما يمنحها بعدا نظريًا وتطبيقيًا مهما في دراسات العلوم السياسية والقانون الدولي.

وتشغل قضية الأقليات في العالم حيزا لا يستهان به خاصة وإن كانت هذه الأقليات لها دور مؤثر داخليا، أو إقليميا، أو عالميا، ويعد الأكراد من أكبر الأقليات في العالم، وهم أمة كبيرة وذات تاريخ عريق، وفي هذه الأقلية العديد من العظماء أمثال صلاح الدين الأيوبي، وهذه الأمة تجمعها عرقية واحدة، ويقول مؤرخو الأكراد بأن الأكراد ينتمون للعرق الآري؛ فهم من الميديين كما يشير إلى ذلك نشيدهم الوطني الحالي، إلا أن المؤرخ الكردي محمد أمين زكي يشير إلى وجود أصلين للأكراد والطبقة الأولى هي التي قطنت في كردستان منذ فجر التاريخ وهذه هي الأصل القديم للكردستانيين. (Alfred A, knopf N.Y, 1960) والطبقة الثانية هي الشعوب الهندو أوروبية التي هاجرت إلى كردستان في القرن العاشر قبل الميلاد وسكنوا فيها ومنهم الميديون وامتزجت الطبقتان لتشكلا الشعب الكردي الحالي. (تاج الدين، 2001)

ونجد منهم من يرجع أصولهم إلى أصول عربية حيث ردوهم إلى قبيلتي ربيعة أو مضر ولكن الاتفاق الأكبر على نسبة الأكراد للأصول الآرية حيث اختلاط القبائل الهندو أوربية وزاجروس ومن هنا أخذ الأكراد لغتهم بلهجاتها الكثيرة والمتعددة. (تريب، 2006) ويعتبر الأكراد أحد أقدم شعوب منطقة الشرق الأوسط، إذ شاركوا في صياغة تاريخ هذه المنطقة وساهموا بثقافتهم مساهمة كبيرة في المسار السياسي، والثقافي، والاجتماعي لشعوب الدول التي يتواجدون فيها وكافة دول الجوار، ويعرف "شاكر" الأكراد بأنهم رابع شعب من شعوب الشرق الأوسط عددياً بعد العرب والفرس والأتراك، وهم جماعة قومية وحدتها عوامل الجغرافيا، والعرق، والدين، ومزقها التاريخ والمصالح الدولية لتتوزع علي خمس دول هي تركيا، والعراق، وإيران، وسوريا، وأرمينيا. (خصبالك، 1969، ص: 48)

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كون القضية الكردية واحدة من أبرز القضايا القومية غير المحسومة في الشرق الأوسط، لما لها من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، إذ تمثل هذه القضية نموذجا معقدا لإشكالية العلاقة بين الدولة القومية متعددة القوميات وحقوق المكونات القومية ما يجعل دراستها ضرورية لفهم طبيعة الأزمات البنيوية التي تعاني منها دول المنطقة، وتكتسب الدراسة أهميتها العلمية من إسهامها في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بقضايا الأقليات والهوية القومية، وحق تقرير المصير، من خلال تحليل الحالة الكردية بوصفها حالة متعددة الأبعاد تتقاطع فيها الجوانب التاريخية، والسياسية، والقانونية، كما تساعد على تقديم إطار تحليلي يمكن الإفادة منه في دراسات مقارنة مع قضايا قومية مشابهة، أما الأهمية العملية للدراسة، فتتمثل في إبراز جذور القضية الكردية وأسباب استمرارها، بما يسهم في توفير فهم أعمق لصناع القرار والباحثين والمهتمين بالشأن السياسي، ويساعد في استشراف الحلول الممكنة ضمن أطر سلمية وقانونية، كما تسهم الدراسة في تعزيز الوعي الأكاديمي بحقوق الشعوب والقوميات ودور النظم السياسية في إدارة التنوع، بما ينعكس إيجابا على جهود بناء الاستقرار والتعايش في المجتمعات المتعددة القوميات.

أهدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والمعرفية، يمكن إجمالها فيما يأتي:

1. التعريف بالقضية الكردية وبيان مفهومها وسياقها التاريخي والسياسي.
2. تتبع الجذور التاريخية لنشوء القضية الكردية وتحليل العوامل التي أسهمت في تطورها.
3 تحليل الأبعاد السياسية والقانونية والحقوقية للقضية الكردية في إطار الدولة القومية الحديثة.

تساؤل الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من التساؤل الرئيس الآتي:

ما طبيعة القضية الكردية، وما العوامل التاريخية والسياسية التي أسهمت في نشأتها وتطورها ؟

حدود الدراسة:

أجريت هذه الدراسة ضمن مجموعة من الحدود العلمية، والمنهجية التي تسهم في تحديد إطارها التحليلي وضبط مسارها البحثي، وذلك على النحو الآتي:

1. **الحدود الزمانية:** تقتصر الدراسة على طبيعة القضية الكردية والعوامل التاريخية والسياسية التي ادت إلى تطورها.
2. **الحدود المكانية:** تنحصر الدراسة في المناطق ذات الامتداد الجغرافي الكردي ضمن دول الشرق الأوسط، ولا سيما العراق، وتركيا، وإيران، وسوريا.
3. **الحدود الموضوعية:** تركز الدراسة على طبيعة القضية الكردية والعوامل التاريخية والسياسية التي ادت إلى تطورها.

منهج الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل معمق للقضية الكردية، ولذلك فقد تم اعتماد منهج متكامل يجمع بين المناهج التاريخية، والسياسية، والعلاقات الدولية، بما يحقق أهداف البحث ويراعي طبيعة الظاهرة محل الدراسة، ويمكن تلخيص منهج الدراسة كما يلي:

المنهج التحليلي التاريخي: يستخدم هذا المنهج لتتبع تطور القضية الكردية، وتحليل السياق التاريخي والسياسي الذي شكل مسار النضال الكردي.

الفصل الأول: الإطار النظري:

المبحث الأول: تمهيد:

يرجع العديد من المؤرخين جذور الكرد إلى العرق الآري، ويعتبرونهم أحفاد شعوب سكنت جبال زاجروس وطوروس والمناطق المحاذية لها منذ الألف الثالثة قبل الميلاد، ويرى الباحث والمؤرخ الكردي محمد أمين زكي في مؤلفه

خلاصة تاريخ الكرد وكردستان أن أصول الكرد تشكلت من طبقتين، الأولى سكنت جبال زاغروس وطوروس وهي لولو كوتي كورتي جوتي جودي كاسي سوباري خالدي هوري ميتاني والطبقة الثانية، هي الشعوب الهندو - اوروبية التي أتت فيما بعد واستقرت في المنطقة، كالميديين، والكاردوخيين وإندمجت بشعوبها ليتشكل منها فيما بعد الكرد. (بيك، 2009)

كما أتى المؤرخون اليونانيون على ذكر الكرد بخاصة أثناء الحروب اليونانية - الفارسية وتقهقر جيش إسكندر في جبال زاجروس، ومنهم المؤرخ اليوناني زينفون (427 - 355) الذي وصفهم بالمحاربين الأشداء ساكني الجبال، وسماهم بـ كاردوخ الذين هاجموا الجيش اليوناني أثناء عبوره للمنطقة عام 400 ق.م. كما أتى هيرودوت (484 - 425) على ذكر الكرد في مؤلفاته، وجاء المسعودي في كتابه "مروج الذهب" على ذكرهم أيضاً، ما يعني أنهم من أقدم شعوب المنطقة وليسوا طارئين أو وافدين. (بيك، 2009)

أما كلمة كردستان والتي تعني (وطن الكرد كإصطلاح جغرافي - إداري ذو دلالة قومية وديموغرافية) والذي لم يبتدعها الكرد، بل جاءت على عهد السلطان سنجار السلجوقي (1118 - 1157) حين فصل القسم الغربي من إقليم الجبال وجعله ولاية تحت حكم قريبه سليمان شاه وأطلق عليها اسم كردستان وشملت هذه الولاية الأراضي الممتدة بين آذربيجان، ولورستان، مناطق سناه، دينور، همدان، كرمنشاه.. في إيران، والمناطق الواقعة غرب جبال زاجروس، كشهر زور، وكوي سنجق في كردستان العراق، كما جاء ذكر الكرد وكردستان في الوثائق والمراسلات الرسمية العثمانية أيضاً، حتى مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك نفسه وأثناء خدمته في المناطق الكردية كان يشير إلى أنه في كردستان بل وكان هذا الاسم متداولاً ومذكورا في محاضر جلسات البرلمان التركي في بداية تأسيس الجمهورية، وهذا ما أكد عليه الرئيس التركي الحالي رجب طيب أردوغان في تصريح سابق له. (صحيفة القدس العربي العدد الصادر يوم 19/11/2013)

كما كان للكرد دور هام في الحضارة الإسلامية، وبرز منهم القادة، والفقهاء، والفلاسفة، والمتصوفة، والمؤرخين ذكرهم الباحث الكردي (د. أحمد محمود خليل) في مؤلفاته تاريخ الكرد في الحضارة الإسلامية، وذكر خليل نماذج من أعلام الكرد في التاريخ الإسلامي منهم الصحابي جابان الكردي، وأبو القاسم القالي، وأبو مسلم الخرساني، وأبو حنيفة الدينوري، وصلاح الدين الأيوبي، وشهاب الدين السهروردي، وابن حوقل النصيبي، ابن أبي اليهجاء إبن خلكان ابن الأزرق الفارقي، محمد بن جهم البرمكي، أبو الغداء الحموي الأيوبي، إبراهيم واسحاق الموصلي، وزرياب أبو القاسم الجنيد، وخالد النقشبندي، وابن تيمية ... الخ.(خليل، موقع إلكتروني)

المبحث الثاني: التعريف بالأكراد:

يتألف سكان العراق من قوميتين رئيسيتين هما العربية والكردية بالإضافة إلى قوميات أخرى مثل التركمانية، الأشورية، الكلدانية، والأرامية شكلت بمجموعها النسيج الاجتماعي للدولة العراقية. (الخيون، 2005، ص: 49)

وتعني كلمة كرد (Card) بطل بالفارسية. (بوا، 2001) ويعيش الأكراد في منطقة كردستان التي تقدر مساحتها ما بين (430 إلى530) ألف كيلومتر مربع، تتوزع على مساحة أربع دول رئيسة هي تركيا حيث يعيش فيها 17 مليوناً، وإيران التي يقطنها 8 ملايين كردي، وسوريا التي يعيش فيها 2 مليون كردي، وحسب التعداد السكاني للعراق عام 2007 بلغ عدد العراقيين 29.6 مليون نسمة، منهم 23.7 مليون نسمة من العرب وبنسبة 80% من مجموع السكان في حين يشكل الأكراد 4.45 مليون نسمة، وبنسبة 15% من عدد سكان العراق. (العساف، 2010، ص: 27 – 29)

المبحث الثالث: الجغرافيا السياسية لمناطق الأكراد:

كردستان أو بلاد الأكراد بحكم موقعها الجيو إستراتيجي كانت دوماً مسرحاً للصراعات الكبرى، ابتداء من الحروب اليونانية - الفارسية، ومروراً بالسلجوقية - البيزنطية، وصولاً للصراع العثماني - الصفوي، وإلى جانب المعاناة التي تحملها الأكراد، كان لزاماً عليهم أن يدفعوا جزءا من ثمن هذا الصراع، وفي بعض الأحيان كانوا العامل الحاسم لصالح جهة ضد جهة أخرى، كما جرى في معركة "ملاذ كورد" التي جرت سنة 1071، والتي ساند فيها الأكراد الجيش السلجوقي بقيادة السلطان آلب أصلان، وانتصر فيها الأخير على الإمبراطور البيزنطي رومانوس، وكان هذا الانتصار ممهداً لامتداد السلطنة السلجوقية شرقاً، وعليه تأسس المجد السلجوقي على الدم الكردي الذي أريق في مواجهة الروم – البيزنطيين.

كذلك الحال في الصراع الصفوي - العثماني الذي كانت معظم حروبه تجري على الأراضي الكردية المقسمة بين الإمبراطوريتين التركية والفارسية، وحسم الكرد هذا الصراع لصالح الأتراك في معركة تشالدران سنة 1514 عبر دعمهم للسلطان العثماني سليم ياووز (1470-1520) في مواجهة الشاه إسماعيل الأول الصفوي (1487- 1524) وبالتالي الامتداد العثماني شرقاً أيضاً كان على أكتاف الأكراد ومساندتهم لهم.

وفي الخلاف بين حكومة أنقرة بزعامة مصطفى كمال أتاتورك (1881 - 1938) وبين حكومة إسطنبول بزعامة السلطان محمد السادس وحيد الدين (1861-1926) الذي تحالف مع الاحتلال الأجنبي ضد أتاتورك، والذي نجح الأخير في استمالة الأكراد في الشرق في صراعه على السلطة وخداعه لهم ببعض الوعود التي سنأتي على ذكرها لاحقاً، وبعد أن استتب لهم الحكم نكث بعهده وسحق الانتفاضات والثورات الكردية عليه كانتفاضة الشيخ سعيد بيران (1865-1925)، وانتفاضة جبل آغري سنة 1930 بقيادة الجنرال في الجيش العثماني إحسان نوري باشا (1896 - 1976)، وانتفاضة ديرسيم بقيادة سيد رضا (1863 - 1938). (الداقوقي، 2007)

وبحسب العديد من المصادر الكردية فإن أول تقسيم لكردستان كان في اتفاقية "قصر شيرين" التي أنهت الصراع بين العثمانيين والصفويين في 17/ 5 / 1636، وبموجبها تم ترسيم الحدود بين الجانبين التركي والفارسي. (أوغلو، 2010)

بينما التقسيم الثاني والذي وزع الجغرافيا الطبيعية والبشرية الكردية على أربعة دول هو إتفاقية (سايكس – بيكو)، وتكرس هذا التقسيم فيما بعد انسحاب الإنجليز والفرنسيين وإعلان سورية والعراق الاستقلال عن فرنسا وبريطانيا، كذلك الحرب الإيرانية – العراقية والتي جرت بعض فصولها في المناطق الكردية العراقية المحاذية للحدود الإيرانية.

ونظرا لأن المناطق الكردية في العراق، غنية بالنفط (حقول كركوك)، كذلك المناطق الكردية في سورية (حقول رميلان) والسهلية المناطق الكردية في تركيا أيضاً (حقول باطمان)، إلى جانب الوفرة الهائلة في المياه، والمساحات الشاسعة للزراعة، وتنوع التضاريس والمناخ كل ذلك، جعل المناطق الكردية على الصعيد الاستراتيجي اقتصاديا، وسياسياً محل أطماع واستغلال القوى التي تسيطر على كردستان ورفضها أي نزوع استقلالي كردي بشكل قاطع، لذا ألف عالم الاجتماع التركي والنصير القوي للقضية الكردية البروفسور (إسماعيل

بيشيجكي) مجموعة كتب تناولت المسألة الكردية، وربما أبرزها: كردستان مستعمرة دولية،

حيث يرى بيشيكجي أن وضع الكرد ضمن واقع التقسيم والظروف التي يعيشونها أسوأ حتى من سكان المستعمرات، ويضيف: أن "الأكراد" لم يقبلوا في أي مكان بصفتهم أكراداً فهم أتراك في تركيا، وإيرانيون في إيران، وعرب في سورية، وهم بطبيعة الحالة أتراك، إيرانيون، وعرب من الدرجة الثانية ولهذا السبب تمارس ضد الأكراد سياسة مكثفة للتتريك، والتفريس، والتعريب، ويجري بإصرار إنكار هوية الكرد وكردستان. ويذكر أيضاً: لم يعد بالإمكان الحديث عن حدود واضحة المعالم لكردستان، فمن خلال عمليات تهجير الأكراد إلى بلدان وأقاليم أخرى وعمليات الإبادة، وسياسات استقبال المهاجرين من بلغاريا وأفغانستان ومن خلال جهود تتريكهم وتفريسهم وتعريبهم استطاعت الدول التي تقتسم كردستان باعتبارها مستعمرة مشتركة تحقيق تحول عميق في الهيكل السكاني، كما استطاعت بإتباع هذه الوسائل إحداث تغيرات ملموسة في الحدود الطبيعية لكردستان، وعندما يطرد الكرد من ديارهم وتتخذ قراهم موطناً لفئات أخرى من الأتراك، والفرس، والعرب وعندما تتولى المؤسسات الزراعية التابعة للدولة استغلال الاراضي الكردية الخصبة، وتنشئ فيها ثكنات عسكرية فإن الأمر يتعلق دون شك بانتهاج سياسة معينة بشكل متعمد ويقصد. (بيشيجكي، 1990)

المبحث الرابع: الحقوق السياسية للأكراد في الدساتير العراقية:

برزت القضية الكردية بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية في عام 1920 عندما تم توقيع معاهدة سيفر بين دول الحلفاء من جهة، والحكومة التركية من جهة أخرى، ونصت المعاهدة في جزء منها على حق الشعب الكردي في التمتع بشكل من أشكال الحكم الذاتي يمكن أن يتحول إلى نوع من الاستقلال مع السماح لأكراد كردستان الجنوبية (أكراد العراق) بالانضمام إليهم إذا رغبوا بذلك. (الحسني، 1957، ص: 16) وعطلت معاهدة لوزان في تموز 1923 بين الحلفاء وتركيا حق الانتداب البريطاني في العراق في تأسيس حكومة مستقلة إداريا في المقاطعات الكردية. (عبد الرضا، 1975، ص: 55) وفي عام 1925 صدر القانون الأساسي للعراق الذي نص على المساواة بين العراقيين في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في القومية، والدين، واللغة، حيث نصت المادة رقم 16 منه على أن للطوائف المختلفة حق تأسيس المدارس لتعليم أفرادها بلغاتها الخاصة، والاحتفاظ بها، على أن يكون ذلك موافقا للمناهج التي تم تعينها قانونا. (الجادري، 2009، ص: 32) وخلال الفترة من عام (1926-1941) ظلت القيادات الكردية تطالب بالإدارة المحلية للمناطق الكردية، مع حقها في إنشاء قوات متطوعين للقيام بواجبات الأمن، قابلها قمع السلطة المركزية العراقية لتلك المطالب، وخلال الفترة من عام (1968 - 1958) تم تغيير الدستور العراقي مرتين في عامي (1958 - 1968)، وفي الدستور العراقي الصادر عام 1985 نص في المادة الثالثة منه على حقوق القومية الكردية واعتبرهم شركاء في الوطن فيما اعتبر دستور 1948 حقوق القومية الكردية ضمن الوحدة العراقية، وبين في المادة الحادية والعشرين منه أن العراقيون متساوون في الحقوق والواجبات أمام القانون لا تميز بينهم بسبب الجنس، أو العرق، أو اللغة، أو الدين ويتعاونون في الحفاظ على كيان الوطن. (الدستور العراقي المؤقت (1968)) وصدر في عام 1963 قانون اللامركزية لحل المشكلة الكردية، حيث منح المناطق الكردية حرية التصرف في أمور الإدارات المحلية، ضمن إطار الدولة العراقية لكن القيادات الكردية في شمال العراق رفضت القانون، وأصرت على المطالبة بالحكم الذاتي، وتخصيص ثلثي واردات العراق من البترول للأكراد، وتشكيل جيش خاص بهم، بالإضافة إلى تعيين نائب رئيس الوزراء ونائب رئيس الأركان، وثلث الوزراء على الأقل من القومية الكردية، وهو ما رفضته الحكومة العراقية. (جوهر وآخرون، 2008) وفي عام 1970 تم إجراء مفاوضات رسمية بين نائب الرئيس العراقي أنداك (صدام حسين) والملا مصطفى البارزاني زعيم الأكراد، ليتمخض عن ذلك الاجتماع توقيع اتفاقية آذار عام 1970 التي تضمنت الاعتراف بحق الشعب الكردي في الحكم الذاتي، على أن تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد 4 سنوات انتقالية، يتم خلالها معالجة المسائل المتعلقة بالحدود الإدارية لمنطقة الحكم الذاتي وخاصة بالنسبة للمدن الكردية المهمة التي لم يتم إدراجها ضمن الاتفاقية مثل مدينة كركوك، وخانقين، وسنجار، وعقرة والتي شكلت نقطة خلاف عميقة بين الطرفين ولم يكن من السهولة تخطيها. (الدستور العراقي المؤقت لسنة (1970) لكن استراتيجية الدعامتين التي استخدمتها الولايات المتحدة لصد التغلغل السوفيتي في المنطقة جعل الولايات المتحدة تستخدم الورقة الكردية لتنفيذ تلك الاستراتيجية، حيث اتفقت مع شاه ايران عام 1972 على دعم التمرد الكردي بزعامة الملا مصطفي البارزاني، وقدمت دعماً مالياً للأكراد بلغ نحو 16 مليون دولار، وقد هدفت الولايات المتحدة من دعم الأكراد في ذلك الوقت إلى استنزاف الجيش العراقي من جهة، وقبول الأكراد بالحكم الذاتي الذي عرضه عليهم النظام العراقي من جهة أخرى. (يونس، موقع إلكتروني) وحققت الاستراتيجية الأمريكية هدفها، حيث وقعت القيادة العراقية اتفاقية الجزائر مع إيران عام 1975 والتي بموجبها تنازل العراق عن نصف شط العرب مقابل وقف دعم الأكراد من إيران وهو ما أدى إلى انهيار الثورة والتمرد الكردي. (Prince, 1993) وفي عام 1986 وأثناء الحرب العراقية - الإيرانية، قام الاتحاد الوطني الكردستاني بتوقيع اتفاقية مع إيران لمحاربة النظام السياسي العراقي وإسقاطه، لكن القيادة العراقية استبقت تنفيذ تلك الاتفاقية، وقام الجيش العراقي بالدخول إلى منطقة كردستان تحت ما سمي بحملة "الأنفال والسيطرة على تلك المناطق، ومن ثم تسليمها إلى حزب جلال الطالباني، وهو ما أدى إلى القتال الكردي الكردي بين الطرفين، حتى عام 1990، عندما استغلت القيادات الكردية احتلال العراق لدولة الكويت لتقوم بالوقوف مع دولة الكويت، ورفض الأكراد البقاء في الخدمة العسكرية، والهرب من الجيش إلى إقليم كردستان العراق وتوطيد دعائم علاقتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة وبذلك فقد العراق العمق الاستراتيجي من جهة كردستان. (عبد الناصر، 1997) وفي عام 1991 حدث تمرد شعبي واسع ضد النظام السياسي العراقي، وكان ذلك في جنوب العراق أولا، ثم في مناطق الأكراد في كردستان العراق ثانيا، وكاد التمرد أن ينجح لولا قرار الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب بوقف العمليات العسكرية في العراق، وعدم التقدم نحو العاصمة بغداد لإسقاط النظام، فقد كانت المصالح الأمريكية في ذلك الوقت تقتضي الإبقاء على النظام العراقي من أجل ترسيخ نفوذها في المنطقة، وترسيخ فكرة الأطماع العراقية في دول الجوار(السعودية، الكويت) ومن جهة أخرى لابتزاز تلك الدول. (عواد، 2016) وبعد احتلال العراق عام 2003 حقق أكراد العراق جملة من المكاسب الاستراتيجية كان أهمها النص في الدستور العراقي الدائم عام 2005 على أن النظام السياسي العراقي هو نظام ديمقراطي، فيدرالي، اتحادي يحق للأكراد من خلاله تشكيل إقليم كردستان، مع أحقيتهم

في إدارة جميع مناطق الحكم الذاتي التي يتمتعون بها. (العزاوي، 2009، ص: 199) بالإضافة إلى الاعتراف بحق الأحزاب الكردية الاحتفاظ بميليشياتها العسكرية المتمثلة في قوات البشمركة، وحرية الإقليم في إجراء اتفاقيات خارجية نقطية شرط عدم تعارضها مع الدستور العراقي، كما تم تحديد نسب معينة من عائدات النفط للأكراد، هذا علاوة على حصول الأكراد على منصب رئيس الجمهورية العراقية، ووزير الخارجية مما جعل من الأكراد عنصرا رئيسيا في الحكومات العراقية. (رجائي، 2005، ص: 156) لكن كل تلك المزايا للجانب الكردي، لم تمنع القادة الأكراد في شمال العراق من حلم إنشاء الدولة الكردية، والمطالبة بالاستقلال والانفصال، وكانت بداية حلم الدولة إصدار الدستور الكردي في عام 2006 حيث نص في مادته الأولى على أن كردستان العراق تتكون من محافظة دهوك وحدودها الإدارية الحالية، ومحافظات السليمانية، وأربيل، وأقضية عقرة، والشيخان وسنجار، وتلعفر، وتلكيف، وقرقوش، ونواحي زمار، وبعشيقة من محافظة نينوى، وقضائي خانقين ومندلي من محافظة ديالى، وقضاء بدرة وناحية جصان من محافظة واسط بحدودها الإدارية قبل عام 1968. (كاطع، موقع إلكتروني)

المبحث الخامس: القوى القومية الكردية العر اقية:

وتتمثل القوى القومية الكردية في الكيانات الآتية :

1. الحزب الديمقراطي الكردستاني: عقد المؤتمر التأسيسي للحزب في بغداد في (16 آل / أغسطس 1946م) واختير الملا مصطفي البارزاني رئيسا له وأعطي الحزب اسما كرديا هو بارتي ديموكراتي - كورد - عراق وفي سنة 1950 حددت الحكومة العراقية صفة الحزب بأنه منظمة موالية للحزب الشيوعي العراقي. (بيستون، 2014)

2. حركة التغيير (كوران): تأسست هذه الحركة سنة 2009 بعد تقديم نيشروان مصطفي النائب السابق لرئيس الاتحاد الوطني الكردستاني استقالته من منصبه هذا، وأعلنت هذه الحركة عن نفسها كحركة معارضة لهيمنة الحزبين الكرديين الرئيسين الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني وحددت أهم أهدافها في إقامة نظام ديمقراطي حقيقي وفصل تام بين السلطات، والعمل علي توسيع المشاركة السياسية في إقليم كردستان، ورفض هيمنة الحزبين الكرديين الرئيسيين على مؤسسات وأجهزة الإقليم، ويتركز نفوذ هذه الحركة في محافظة السليمانية والأقضية والنواحي التابعة لها، وشاركت الحركة في انتخابات برلمان إقليم كردستان التي جرت في يوليو 2009 وحصلت علي 25 مقعدا من أصل 111 مقعد. (عزيز، 2008)

3. الاتحاد الإسلامي الكردستاني: تأسس الاتحاد الإسلامي الكردستاني سنة 1992 بقيادة الشيخ صلاح الدين محمد بهاء الدين، وهو تنظيم إسلامي قوي له قاعدته في إقليم كردستان العراق، ويمارس أدوارا خدمية ودعوية وهو من القوى الرئيسية في كردستان العراق. (احمد، 2011، ص: 257)

4. حزب كادحي كردستان: تأسس هذا الحزب سنة 1985 وهو من الأحزاب الماركسية الكردية الصغيرة، انشق عن الحزب الاشتراكي سنة 1985 وله قوة عسكرية ومقرات في مناطق مدن كردستان العراق ويطالب الحزب بنظام فيدرالي في العراق علي أساس جغرافي أو قومي، ويتميز بتواجده النشط والفعال في جميع المدن والمناطق الكردية وبين جميع الشرائح ومكونات المجتمع الكردي وطبقاته، وينتهج الحزب منهجا فكريا معتدلا وملتزما بالقانون ولم يدخل في مواجهات مع أي أحد. (محمود، 2009، ص: 86)

5. حزب العمال الكردستاني: نشأ حزب العمال الكردستاني في مرحلة انتعاش اليسار الماركسي في تركيا، ولم يكن غريبا أن يتبنى الحزب توجها اشتراكيا ماركسيا، ولم يكن تأسيسه مجرد تأسيس حزب سياسي وكردي بل بداية مرحلة تعميق الوعي الكردي ومزيدا من اكتشاف الأكراد لهويتهم. (العزاوي، 2009، ص: 13) ولضمان ديمومته كان لابد للحزب من دعم له، حيث جاء الدعم الجغرافي من الحاضنة الكردية في شمالي العراق التي أفلتت من سيطرة الحكومة العراقية منذ ثمانينيات القرن الماضي. (احمد، 2011) والإقليمي من الرئيس السوري السابق حافظ الأسد الذي اتسمت علاقته مع تركيا أنداك بالتوتر، وإيران، واليونان، والاتحاد السوفييتي، وأرمينيا ولم يكن هذا الدعم مستندا على اعتبارات أخلاقية، أما الدوافع السياسية فقد كانت تلك الدول راغبة في خلق الصعوبات لتركيا، وإغراقها في حالة من الارتباك، وبسبب هذا الدعم شاب علاقات تركيا مع تلك الدول شيء من التوتر، ولم يكن ذلك التوتر على درجة واحدة وإنما كان مرتبطا بصعوده وهبوطه مع كل دولة على حدة لأنها تدرك بأن ليس بمقدورها معاداة الجوار الإقليمي بأكمله الأمر الذي قد يخلق لها الكثير من المتاعب. (شيركو، 2004)

وقد اتسمت المواجهة المسلحة بين حزب العمال الكردستاني والدولة التركية في ثمانينيات القرن السابق بقدر متفاقم من البشاعة، ولا سيما على صعيد تدمير القرى الكردية وتهجير سكانها وقيام الوحدات العسكرية التركية الخاصة بقتل المشبوهين من الأكراد بلا محاكمة. (قاسملو، 1970)

المبحث السادس: تطور قضية الأكراد في العراق:

لقد تحولت العراق عقب ثورة 1958 إلي الحكم الجمهوري، وكانت الثورة دليل على عمق العلاقات العربية الكردية وهذا يتضح جليا بالنص في الدستور المؤقت للبلاد على أن الأكراد العرب شركاء في هذا الوطن، كما نص الدستور على الحقوق القومية للأكراد وأطلقت الثورة سراح المساجين الأكراد المعارضين للسلطة الملكية، وقامت بإصدار عفو عن الأكراد الهاربين للخارج وأعادت السياسيين من المنفي. (سالم، 1994، ص: 60) واستمرت هذه المصالحة حتى عام 1961، حيث قام في عام 1961 التمرد الكردي للوصول إلى الحكم الذاتي الذي رفضه عبد الكريم قاسم، واعتمد على القوة العسكرية ضد الأكراد. (خنثار، 2005، ص: 29) وقد قام الأكراد بعدد من الثورات تحت قيادة محمود الحفيد (1919، 1922، 1936، 1937) وكانت بريطانيا تقمع تلك الانتفاضات وكانت آخر ثورة عام 1941 حيث طالبت أن تتولي الإدارة في المناطق الكردية لجنة تعين محليا من الأكراد كما طالبت بإنشاء قوة متطوعين للقيام بواجبات الأمن، وقد تم الرد علي هذه المطالب من قبل الحكومة العراقية بالرفض وأرسلت قوة المقاومة الشيخ الحفيد.(Naiter, 1999) وقد قام الملا مصطفي البارزني بعدة ثورات منذ 1941 وانتهت 1945 تخللتها مفاوضات مع الحكومة العراقية الملكية ولكن لم تؤدي إلى الوصول إلى اتفاق نتيجة أن عدداً من العشائر الكردية وقفت بجانب الحكومة العراقية وبقوات الحكومة.(كمال، 1987) وعقب انقلاب 1963 ووصول عبد السلام عارف إلى الحكم أعترف بالحقوق القومية الكردية، وأصدر قانون اللامركزية لحل المشكلة الكردية، وذلك يمنح المناطق الكردية حرية التصرف في الأمور الإدارية والمحلية. (ربيع، 1987) ولكن الشؤون الخارجية، والدفاع، والمالية تكون من اختصاص السلطة المركزية و لم تطبق هذه الوثيقة لعدم رضا الأكراد، وفي عام 1964 طرح الملا مصطفي البارزاني مذكرة بمطالب مبالغ فيها ليس فقط بحكم ذاتي ولكن بتخصيص ثلثي

صادرات البترول للأكراد، وتشكيل جيش في كردستان العراق، وتعيين نائب رئيس الوزراء، ونائب رئيس الأركان، وثلث الوزراء من الأكراد، وبالطبع لم يتم الموافقة على هذه المطالب، لذلك بدأ استئناف القتال بين الأكراد والدولة عام (1965- 1969) (عيسى، 2004) ولقد تجددت العديد من الصراعات حيث قامت حملة الأنفال بقيادة صدام حسين في عامي (1986 – 1988) ضد الأكراد وذلك بسبب خيانة الأكراد للنظام العراقي وتعاون الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني مع إيران ضد العراق أثناء الحرب العراقية الإيرانية حيث قام الاتحاد الوطني الكردستاني بعمل اتفاقية مع إيران في أكتوبر 1986 بمحاربة صدام حسين وإسقاطه. (عرفة، 2001)

المبحث السابع: خلفية الثورة الكردية وتأثير التدخل الإقليمي والدولي عليها:

يعد الملا مصطفى برزاني الشخصية القيادية البارزة التي قادت الأكراد في شمال العراق إلى الثورة في النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي، لكن بروز شخصيته لا ينحصر في هذه الفترة، وإنما هو امتداد لإرث عائلي كردي ثار مرات عديدة على الحكم العراقي في بغداد، كما أن ثورة الأكراد هي امتداد لعدة ثورات مترابطة إلى حد بعيد منذ عشرينيات القرن الماضي.

حيث بدأت المسألة القومية الكردية بالظهور بجلاء إبان حكم حزب الاتحاد، وبرزت بشكل واضح بعد الحرب العالمية الأولى ووصول القوات البريطانية إلى العراق ونشوء دولة عربية حديثة فيه عام 1921 فقد ظهرت ثورة محمود البرزنجي في العشرينيات كرد على سياسات الانتداب البريطاني بمنح الأكراد حكما ذاتيا محدوداً، وأعلن أنداك مملكة كردستان التي لم يكتب لها البقاء طويلا، وعندما فشلت هذه التجربة، ظهرت ثورة أخرى على يد الشيخ أحمد برزاني في العشرينيات أيضا ضد الحكم المركزي في العراق إبان الانتداب البريطاني، وبعد فشلها قاد البرزاني نفسه ثورة أخرى في عام 1931 وأدى أخوه الأصغر مصطفى برزاني دورا مهما فيها لكنهما فشلا أيضا، وقد لجأ مصطفى برزاني على إثرها إلى تركيا، ليعود ويثور في عام 1943 وبعد فشله لجأ إلى إيران، فشارك قاضي محمد في ثورة مهاباد التي أدت إلى إعلان جمهورية مهاباد في كردستان إيران، في الفترة (1946-1947) وذلك بتشجيع من الاتحاد السوفييتي الذي كان يتطلع إلى ملء الفراغ في المناطق الفاصلة بين الغرب والسوفييات إثر انتصارهما في الحرب العالمية الثانية، ولكن مع تعرض الاتحاد السوفييتي لضغوط دولية للانسحاب من هذه المناطق تقدمت القوات الإيرانية وأنهت وجود هذه الجمهورية، فلجأ مصطفى برزاني إلى الاتحاد السوفييتي، وبقي هناك مع مئات من جنوده حتى عام 1958 (W, Eagleton, 2016) وبعد ثورة عبد الكريم قاسم وزملائه من الضباط الأحرار على النظام الملكي في العراق في تموز / يوليو 1958، وعد بتأسيس جمهورية ديمقراطية، فنصت المادة الثالثة من الدستور العراقي المؤقت على أن العرب والأكراد شركاء في الوطن، ودعا قاسم الملا مصطفى برزاني إلى العودة من المنفى ووعده بالاستجابة لمطالب الأكراد في شمال العراق. (David McDowall, 2004) مثل جعل اللغة الكردية لغة رسمية ومنحهم حقوقا ثقافية ومشاركتهم في الحكم، ولكن لم يجر تنفيذ معظم هذه الوعود في سياق تحول حكم قاسم إلى حكم مطلق، ففشلت محادثاته مع برزاني، وقد أدى ذلك إلى قيام الأخير بإعلان ثورة عام 1961 امتدت حتى عام 1970 وخلال هذه الفترة الطويلة أثر سياق الحرب الباردة في هذه الثورة، ولعب الاتحاد السوفييتي الدور الأبرز في ذلك، فبعد انقلاب شباط/ فبراير 1963 ومجيء الجناح اليميني لحزب البعث إلى السلطة بقيادة عبد السلام عارف، وأحمد حسن البكر، وعلي صالح السعدي، قام النظام الجديد بقمع الحزب الشيوعي العراقي، مما عرض علاقات العراق لأزمة مع الاتحاد السوفيتي فأوقف إمدادات السلاح، وقدم دعما للأكراد، وفي تشرين الثاني / نوفمبر 1963 تخلص عارف من الجناح المتشدد مثل البكر والسعدي، وأوقف قمع الشيوعيين، فعادت إمدادات سلاح الاتحاد السوفييتي يأتي ومساعداته في عام 1964 وعلى الرغم من تغير انتقال الحكم في عام 1966 إلى عبد الرحمن عارف، ثم انقلاب البعث عام 1968، فقد ظلت السياسة العراقية نفسها قائمة تجاه الأكراد، وفي المقابل ظلت الثورة قائمة فيما بقي اهتمام الاتحاد السوفيتي على حاله في دعم الطرفين للموازنة بين مصالحه، فقد دعم العراق لتعزيز اعتماده عليه ومن ثم تثبيت النفوذ السوفييتي في المنطقة، فيما دعم الأكراد لأنه يعتبرهم من حيث المبدأ حركة تحرر وطني، ومن ثم فهم يستحقون دعمه انطلاقا من هذا المبدأ، كما أن القيادة الكردية ومئات من أعضاء الحركة الكردية كانوا لاجئين في الاتحاد السوفييتي وتدربوا فيه، فضلا عن كون كثير منهم ماركسيين؛ ولذلك كانت ثمة رغبة لديه في خلق حلفاء مستقبليين منهم لاستخدامهم في إثارة القوميات الكردية في تركيا وإيران المؤيدتين للغرب، ومن أجل الضغط على العراق كي يبقى في حاجة إلى الدعم والتسليح السوفييتي لتعزيز اعتماده عليه، ومع ذلك كان هذا الدعم محدودا لأن القيادة الكردية نفسها لم تكن شيوعية، ولأنه لم يكن ليسمح أن يعرض علاقاته مع العراق للخطر. (Galia Golan, 1990) أما الولايات المتحدة فقد بدت من الناحية العملية أنها الحليف المستقبلي للأكراد في ظل تزايد التقارب السوفياتي - العراقي، فبدأت محاولات اتصال القادة الأكراد مع الولايات المتحدة منذ بداية الستينيات لتقديم الدعم لهم ضد بغداد، ولكن الولايات المتحدة كانت لا تزال غير مهتمة كثيرا بدعمهم لأن لديها شكوكا إزاء القيادة الكردية التي أقامت في الاتحاد السوفييتي وتدربت فيه، وهي متأثرة بالأيديولوجية الشيوعية، كما لم يكن لديها الكثير من المعلومات عن الأكراد، ولم تكن في حاجة ماسة إلى حلفاء ما دون الدولة في هذه المنطقة في ظل وجود دول كبيرة حليفة مثل إيران، وتركيا، والسعودية. (Mohammed Sharif, 2014) ثم بدأت الولايات المتحدة بإعادة تقييم سياستها تجاه العراق منذ حرب حزيران / يونيو 1967 بعد أن قطع العراق علاقاته بها، وعلق شحنات النفط، ولم يمنحها إذن التحليق فوق أراضيه، وقاطع بضائعها، وكذلك بعد أن تعززت سلطة حزب البعث بقيادة أحمد حسن البكر وصدام حسين إثر انقلاب عام 1968 واتجاههما المتزايد نحو تعزيز العلاقات مع الاتحاد السوفييتي، ولذلك اعتمدت إدارة جونسون سياسة الدعامتين التي سعت من خلالها لبناء قدرات إيران والسعودية من أجل الحلول مكان بريطانيا بعد انسحابها من الخليج، ومنع الاتحاد السوفييتي من ملء ذلك الفراغ. (Bryan Robert,2013) ومع ذلك بقيت الولايات المتحدة بعيدة عن دعم الأكراد ربما لانشغالها وتركيزها على حرب فيتنام آنذاك التي تواجه فيها حرب عصابات أيضا، ثم بدأ التفكير بإنهاء الثورة الكردية عبر اتفاق للحكم الذاتي منذ بدايات حكم حزب البعث إثر انقلاب عام 1968 وذلك من أجل تعزيز قبضته على الأجنحة المدنية، والسياسية، والعسكرية في البلاد، ونتيجة للضغوط الخارجية المتمثلة بإيران، وتزايد الخطر الإسرائيلي بعد حرب حزيران/ يونيو (1967) وقد شكل حل القضية الكردية رغبة في تخفيف

الضغط في شمال العراق. (Kerim Yildiz, 2004) وأدى صدام حسين دورا بارزا في الضغط داخل حزب البعث للوصول إلى اتفاق مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في آذار / مارس 1970 (Karwan Salih Waisy, 2015) حيث استجابة اتفاقية الحكم الذاتي لعام 1970 إلى معظم مطالب برزاني، فأصبحت الكردية لغة رسمية إلى جانب العربية في المناطق التي تكون أكثريتها من الأكراد، وتدرس هذه اللغة في العراق كله بوصفها لغة ثانية ونصت الاتفاقية على مشاركة الأكراد في الحكم بما فيها تبوء مناصب بعض الوزارات، وأن يكون أحد نواب الرئيس العراقي كرديا، فضلا عن حرية تأسيس المنظمات الشبابية، والنسائية، والمدنية، وتمويل تنمية كردستان، وتوفير معاشات، ومساعدات الأسر القتلى وغيرهم ممن يعاني الفقر، والبطالة، والتشرد، وتعديل الدستور ليضم الجنسية العربية والقومية الكردية. (McDowall, p, 328, Yildiz, p: 18)

المبحث الثامن: التطور التاريخي للقضية الكردية في العراق:

قبل تشكل الدول الحديثة في الشرق الأوسط (المناطق التي تعرف حالياً بكردستان) كانت السلطة الإدارية فيها يغلب عليها الطابق الكردي، ذلك أن السلطة القومية - الدينية السريانية - الآشورية فقدت حكم المنطقة منذ مئات السنين وثمة عوامل كثيرة أدت إلى ذلك منها ما هو ديني، يعود إلى أن أتباع الديانة المسيحية من سريان، و كلد، وآشوريين صاروا أقلية دينية ضمن أكثرية دينية مسلمة، وبات الأكراد يشكلون أحد ركائز حكم المنطقة باعتبارهم مسلمين بدليل أنه بعد أن بسط الدين الإسلامي سيطرته على سورية والعراق، من ثم سقوط القسطنطينية بيد الأتراك العثمانيين في 29 أيار 1453 وسيطرتهم على سورية، العراق، ومصر سنة 1516 لا يمكننا العثور على والي مسيحي في عهد الخلافة الراشدة، أو الأموية، أو العباسية، أو الأيوبية، أو العثمانية على إمارة سريانية - آشورية مسيحية في العراق، وسورية، ومصر، باستثناء لبنان الذي تمتع فيه المسيحيون بهامش من الحرية، والسلطة الإدارية، بخاصة بعد اعتناق أمراء الأسرة الشهابية للدين المسيحي واستلامهم حكم جبل لبنان سنة 1771 وعليه تعاملت السلطات الإسلامية المتعاقبة مع السريان، والآشوريين، والكلدان على أنهم "أهل كتاب" فقهياً، وأهل ذمة" قانونياً، وصحيح أن العثمانيين منحوا بطاركة الكنائس المسيحية هامش إدارة الشؤون الدينية، والاجتماعية، والثقافية للملة (أرمن، سريان، موارنة، أقباط : كاثوليك، أورثوذوكس) إلا أن ذلك بقي ضمن سلطة الكنيسة، وخاضع للقانون العام للدولة الإسلامية بخلاف الأكراد الذين كانت لهم إمارات تتمتع بالحكم الذاتي تقريباً حتى قبل الحكم العثماني، ك "الشدادية " التي أسسها محمد بن شداد بن قرطق سنة 951 وسقطت على يد الكرج الجورجيين سنة 1174 وإمارة بني حسنويه التي أسسها حسنويه بن حسين البازركاني سنة 959 وسيطر عليها البويهيون سنة 1015 والإمارة المروانية التي أسسها أبو عبد الله حسين بك دوستك واستولى عليها السلاجقة سنة (1096)، كذلك كانت هنالك إمارات كردية مستقلة إبان الحكم العثماني ك اردلان، بابان السورانية، البهدينانية، والبوطانية. (زكي، 1948) وما إن بدأت السلطنة العثمانية بتقليص سلطات وصلاحيات الأمراء(الباشاوات) الكرد الذين كانوا يحكمون إماراتهم التي تتمتع بالاستقلال الذاتي، وتدين بالولاء للسلطان والباب العالي في الأستانة، حتى بدأ الكرد انتفاضاتهم على السلطنة العثمانية، ولعل الثابت الوحيد في القضية الكردية عبر مراحل الدولة العراقية هو إصرار القادة الأكراد على استقلال الإقليم عن العراق واستغلال الأوضاع والمستجدات المحلية، والإقليمية، والدولية لتحقيق تلك الأهداف الأمنية، وكثيرا ما استغل الساسة الأكراد أمانيهم في الاستقلال بالإيحاء بأن القضية الكردية قضية ذات بعد إنساني في ظاهرها بينما هي ذات بعد سياسي انفصالي في باطنها. (طاهر، 2008، ص: 10) فضبابية مطالب القيادات الكردية، وعدم تقديم مشروع واضح المعالم يحدد ثوابت ومشروعية تلك المطالب، وتقديم مطالب نسبية متحركة، غالبا ما يتم التراجع عنها عندما تتغير موازين القوى بين الطرفين، أو عندما يتوقف الدعم الإقليمي والدولي للأكراد، كل ذلك جعل كل الاتفاقيات التي تمت بين الحكومات العراقية والقيادات الكردية تنتهي في معظمها بالتمرد العسكري من طرف الأكراد والقمع العسكري من طرف الحكومة العراقية. (بركات، شبكة الإنترنت)

الخاتمة:

1. إن القضية الكردية ليست ظاهرة طارئة، بل هي نتاج تراكمي لعوامل تاريخية وسياسية ارتبطت بإعادة تشكيل المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، وما رافق ذلك من تقسيم للمجال الجغرافي الكردي ضمن حدود دول قومية متعددة.
2. أسهم غياب الاعتراف الدستوري والسياسي بالهوية القومية الكردية في بعض الدول في تعميق الشعور بالتهميش ما أدى إلى استمرار التوتر بين الحركات الكردية والسلطات المركزية.
3. اتسمت سياسات الدول المعنية تجاه الأكراد بالتباين، إلا أنها في مجملها لم تنجح في تقديم حلول مستدامة.
4. تنوعت مطالب الحركة الكردية تبعًا للسياقات السياسية والزمانية، وتراوحت بين المطالبة بالحقوق الثقافية والسياسية، والحكم الذاتي، والفيدرالية، وحق تقرير المصير.
5. اكتسبت القضية الكردية بعدًا إقليميا ودوليا واضحًا، إذ تأثرت بتوازنات القوى الإقليمية والتدخلات الدولية، ما جعل مسارها مرتبطًا بالتحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط.
6. يُظهر الواقع الراهن للقضية الكردية أن غياب إطار إقليمي جامع للتعامل معها يسهم في إعادة إنتاج الأزمة بدل احتوائها.

التوصيات:

بعد الإبحار طويلا في هذه الدراسة والطواف في فصولها يوصي الباحث ب:

1. ضرورة تبني مقاربات سياسية شاملة لمعالجة القضية الكردية، تقوم على الحوار، والاعتراف بالتعددية القومية 2. أهمية إدراج الحقوق القومية والثقافية للأكراد ضمن الأطر الدستورية والقانونية في الدول التي يتواجدون فيها، بما يضمن المساواة والمواطنة الكاملة.
3. تشجيع تبني نماذج إدارية مرنة، مثل اللامركزية أو الحكم الذاتي أو الفيدرالية، بما يتناسب مع الخصوصيات الوطنية لكل دولة ويحافظ على وحدتها.
4. تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات العامة في المناطق ذات الغالبية الكردية، ولا سيما الحقوق اللغوية والثقافية والسياسية.
5. دعم الحوار بين الحكومات المركزية والقوى السياسية الكردية بهدف التوصل إلى تسويات سلمية ومستدامة.
6. الحد من توظيف القضية الكردية في الصراعات الإقليمية والدولية، والعمل على تحييدها عن حسابات المصالح الخارجية.

7. تشجيع الدراسات الأكاديمية المتخصصة حول القضية الكردية من زوايا متعددة، وإتاحة المجال أمام البحث العلمي الموضوعي لفهم أعمق لأبعادها.
8. تعزيز دور المنظمات الدولية والإقليمية في دعم الحلول السلمية، وفق مبادئ القانون الدولي وحقوق الشعوب.

المصادروالمراجع:

أولا: المراجع العربية:

1. العساف، فايز عبد الله (2010) الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذجا)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ص: 27-29 (3).
2. الداقوقي، إبراهيم (2007) أكراد تركيا، دار المدى للثقافة.
3. العزاوي، دهام محمد (2009) الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية، الدار العربية للعلوم، مركز الجزيرة للدراسات، بيروت، الدوحة.
4. الخيون، رشيد (2005) الأديان والمذاهب في العراق، منشورات لسان الصدق، رقم: 25.
5. الحسني، عبد الرزاق (1957) تاريخ الوزرات العراقية، الجزء الأول، مطبعة العرفان، بغداد.
6. الجادري، كافي (2009) موقف الحكومة العراقية من القضية الكردية في المرحلة الأولى من عهد الاستقلال، مكتبة مصر، ودار المرتضي، بغداد.
7. الطاهر، محمد (2008) القضية الكردية وحق تقرير المصير، الاستقلال، الحكم الذاتي، الفيدرالية، مكتبة مدبولي، القاهرة.
8. العزاوي، وصال نجيب (2002) حزب العمال الكردستاني سلسلة دراسات استراتيجية، العدد(33) بغداد.
9. الدستور العراقي المؤقت (1968) المادة (21) على شبكة الإنترنت-http://wiki.dorar . aliraq.net/iragilaws/law/14065.html
10. الدستور العراقي المؤقت لسنة (1970) المادة الخامسة، للمزيد من التفاصيل انظر: محمد، شيرين نورى أسس تبني الكرد لخيار الفيدرالية في كردستان العراق الحوار المتمدن 7/6/2002 على شبكة الإنترنت http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=16230
11. أوغلو، أحمد داود (2010) العمق الاستراتيجي، الطبعة العربية، مركز الجزيرة.
12. احمد، حسين مصطفى (2011) الأزمة التركية العراقية وعلاقتها بالكرد 2007، مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، كلية التربية.
13. بوا، توماس (2001) تاريخ الأكراد، ترجمة محمد تيسير ميرخان، دار الفكر المعاصر، بيروت.
14. بيشيحكي، إسماعيل (1990) كردستان مستعمرة دولية، الطبعة التركية، ترجمه إلى العربية زهير عبد الملك دار APEC السويد (1998).
15. بيستون، عمر نوري (2014) السياسة التركية تجاه إقليم كردستان العراق، ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
16. تريب، تشارلز (2006) صفحات من تاريخ العراق، ترجمة زينة جابر إدريس، الدار العربية للعلوم، بيروت.
17. تاج الدين، أحمد (2001) الأكراد تاريخ شعب وقضية وطن، القاهرة، دار الثقافة للنشر.
18. جوهر، سلام، وشادي، محمد (2008) تقسيم العراق الصيغ المطروحة وإمكانيات التنفيذ، مجلة أوراق الشرق الأوسط، القاهرة، العدد (39).
19. خليل، أحمد، موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت.
20. خنثار، أبو بكر (2005) صفحات من تاريخ الاتحاد الوطني الكردستاني، ترجمة عبدو بابا شيخ، القسم الثقافي، مكتب الاتحاد الوطني الكردستاني.
21. خصبالك، شاكر (1969) الكرد والمسألة الكردية، دار الثقافة الجديدة، بغداد.
22. رجائي، فايد (2005) كردستان العراق أكثر من فيدرالية وأقل من استقلال، مجلة كراسات استراتيجية، القاهرة، العدد (15).
23. ربيع، حامد (1987) العراق ولعبة الأمم، حول تطور الوظيفة الدولية للعراق خلال الأعوام القادمة، بغداد، منشور الجمعية العراقية للعلوم السياسية، كانون الثاني.
24. زكي، محمد امين (1948) تاريخ الدول والإمارات الكردية في العهد الإسلامي، ترجمة محمد علي عوني، مطبعة السعادة، مصر.
25. زكي بيك، محمد امين (2009) خلاصة تاريخ الكرد وكردستان من أقدم العصور التاريخية، ترجمة وتعليق إلى العربية محمد علي عوني، شركة توابع الفكر، القاهرة.
26. سالم، صلاح (1994) المشكلة الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة، مجلة السياسية الدولية، عدد (116) إبريل.
27. شيركو، فتح الله (2004) الحزب الديمقراطي الكردستاني وحركة التحرير القومي في العراق، مطبعة روان السليمانية.
28. صحيفة القدس العربي العدد الصادر يوم 19/11/2013.
29. طلال على بركات أنقاض العراق تبنى دولة كردستان وعاصمتها كركوك دنيا الوطن على شبكة الإنترنت،17/8/2007، https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/100303.html
30. عواد، عامر (2016) دور العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية، بغداد، العدد (33).
31. عيسى، حامد محمود (2004) القضية الكردية في العراق، مكتبة مدبولي، القاهرة.
32. عرفة، حسن (2001) الأكراد دراسة سياسية، تاريخية، ترجمة جوان مراد، دمشق.
33. عزيز، سناء عبد الله (2008) مغزي نفي صفة الإرهاب عن حزب العمال الكردستاني، الرصد الإقليمي الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، العدد (19) مايو.
34. عبد الرضا، ماجد (1975) القضية الكردية في العراق، منشورات الطريق الجديد، بغداد، ط 2.

35. عبد الناصر، وليد (1997) أكراد العراق وتأثير البيئية الإقليمية والدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد (127).
36. قاسملو، عبد الرحمن (1970) كردستان والأكراد: دراسة سياسية واقتصادية، بيروت، المؤسسة اللبنانية للنشر.
37. كاطع، علي سليم استفتاء إقليم كردستان وحلم الدولة الكردية، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية على شبكة الإنترنت : http://mcsr.net/news261 23/5/2017
38. كمال، أحمد (1987) صفحات من تاريخ العراق المعاصر، بيروت، منشورات مكتبة البرليسي.
39. محمود، زيد عبد القهار (2009) إشكاليات العلاقة بين الحكومة المركزية العراقية وإقليم كردستان بعد (2003) رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
40. يونس، خالد، خيارات السياسية الأمريكية تجاه القضية الكردية في العراق الحوار المتمدن،http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=1150250، 11/11/2007

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1-A Realist Theory of International Politics, In, Hans Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle For Power and Peace, (Alfred A, knopf N.Y, 1960).
2- Bryan Robert Gibson, US Foreign Policy, Iraq, and the Cold War, 1958-1975 (London: A PhD Thesis, London School for Economics and Political Science, 2013).
3-David McDowall, A Modern History of the Kurds (London: LB. Tauris & Co Ltd, 2004, p:328 .
4-Galia Golan, Soviet Policies in the Middle East: From World War Twe to Gerbachev (Cambridge: 1990), pp: 159-160; and Francis Fukuyama, "The Soviet Union and Iraq since 1968, A Rand Note, N-1524-AF (July 1980).
5-Kerim Yildiz, The Kurds in Iraq: The Past, Present and Future (London: Pluto Press, 2004, p: 17.
6-Karwan Salih Waisy, "The Algeria Agreement of March 1975 Implications in the Middle East," International Journal of Innovative and Development, vol, 4, no: 2 (February 2015), p: 63.
7-McDowall, p, 328, Yildiz, p: 18.
8-Mohammed Sharif, The United States, Iraq and the Kurds: Shock, awe and aftermath (New York: Routledge, 2014), pp: 137-139.
9-Naiter, Entessar, Kurdish Ethnonationalsim Lynne Reiner publishers, boulder & London: 1991 p: 148.
10-Prince, James M, "A Kurdish State in Iraq," Current History, January 1993, Vol, 92, No, 570, pp: 12-29.
11-W, Eagleton and R, Nezanann, "Mahäbäd, Encyclopedia of .1 Islam, P, Beorman, Th, Bianquis, C,E, Bosworth, E, van Denzel, and W,P, Heinrichs (eds), Second Edition, Brill Online, 2016.